مجلة آفاق لعلم الاجتماع
ISSN: 1112-8259 EISSN: 2600-6855
المجلد 11 العدد 1 / جوان 2021 ص ص 123- 148

واقع العنف ضد المرأة: عرض وقراءة تحليلية لحالات من النساء بالبليدة

The reality of violence against women: an analytical presentation and reading of cases of women in Blida

د.نبيلة عيساوة*
جامعة لونيسي علي-البليدة 2، الجزائر

د.نجية مامش
جامعة محمد بوضياف-المسيلة، الجزائر

تاريخ الإرسال: 2021/04/29 تاريخ التقييم: 2021/04/30

تاريخ القبول: 2021/05/27

الملخص:

يهدف هذا العمل العلمي إلى تسليط الضوء على ظاهرة العنف ضد المرأة، وحاولنا من خلاله الوقوف على أهم الأسباب المؤدية إليه بكل أشكاله، ومعرفة مختلف الآثار المترتبة عنه، مع عرض أهم النظريات السوسيولوجية المفسرة لهذه الظاهرة.

قمنا بتحليل الظاهرة بعرض مجموعة من الحالات والتي كان عددها ثمانية (08) الخاصة بالنساء اللواتي تعرضن للعنف بمختلف أشكاله، والعينة كانت من ولاية البليدة.

وحتى نوضح هذا الموضوع اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل ومناقشة الحالات، وفي الأخير تم تقديم بعض الحلول الواجب إتباعها للحد من هذه الظاهرة.

الكلمات المفتاحية: العنف، المرأة، أسباب العنف، أشكال العنف، حالات من النساء المعنفات.

Abstract:

This work aims to highlight the phenomenon of violence against women, and to identify the most important reasons leading to it in all its forms to know its various effects, while presenting the most important interpreted sociological theories.

The phenomenon was analysed by presenting a series of (08) cases of women who had experienced violence, and the sample was from Blida state.

To analyze and discuss cases, we relied on the descriptive analytical approach, and in the end some solutions were provided to reduce this phenomenon.

Keywords: violence, women, causes of violence, forms of violence, cases of violent women.

* نبيلة عيساوة، البريد الاليكتروني: s.abila@yahoo.fr

1- مقدمة

مما لاشك فيه أن المرأة في كل مكان وزمان تقوم بدور مهم في المجتمع، فهي تؤدي أدوار مختلفة في الأسرة والمجتمع ككل، بحيث نجدها مسئولية على تربية الأجيال، فهي الزوجة التي تدير المنزل وتوجه اقتصادياته وهي الأم والأخت والابنة، كما تسعى بمشاركتها في عمليات التنمية جنباً إلى جنب مع الرجل لرقي المجتمع. وبالرغم من أهمية الدور الذي تقوم به المرأة إلا أنها تتعرض للعنف من الرجل، وهذا ما جعلها محل اهتمام العديد من الباحثين في الأوساط الأكاديمية والإعلامية والمجتمعية على كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وتعتبر ظاهرة العنف ضد المرأة باختلاف أسبابها وأشكالها ظاهرة اجتماعية عالمية تعاني منها المرأة في كل مجتمع، وهي لا ترتبط بدرجة المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي للأفراد أو المجتمعات، وإنما تحدث نتيجة لمجموعة من العوامل التي تجعل المرأة محل للعنف الممارس ضدها، وهي تعد من أخطر الظواهر الاجتماعية التي تهدد كيان وأمن الأسرة والمجتمع على حد سواء، لما تخلفه هذه الظاهرة من أضرار جسمية ونفسية واجتماعية وخيمة على المرأة.

لذا فإن الإشكالية المطروحة في هذا الموضوع تبحث عن ما يلي:

- ما هي أسباب العنف ضد المرأة في المجتمع؟

- ما هي أكثر أشكال العنف الممارس ضد المرأة؟

للإجابة على هذه الإشكالية تم طرح الفرضيات التالية:

- تختلف أسباب العنف الممارس ضد المرأة حسب الظروف الاجتماعية التي تنتمي إليها المرأة.

- العنف الممارس ضد المرأة له أشكال متعددة يرتبط بالظروف الاجتماعية المحيطة بالمرأة.

2- أهداف الدراسة

يكتسي موضوع العنف ضد المرأة أهمية بالغة باعتباره من الظواهر الاجتماعية السيئة المنتشرة بين المجتمعات، ولها تأثير سلبي على كل فئات المجتمع، لهذا فهي بحاجة إلى آليات وقائية وحماية اجتماعية تحد من انتشاره. وهذا ما يهدف إليه موضوعنا والذي ينصب إلى توضيح أهم المفاهيم المتعلقة بالعنف، وكذا معرفة أسبابه وأهم أشكاله، والآثار المترتبة عليه، والآليات التي يمكن أن تساهم في الحد من مثل هذه السلوكات الإجرامية ضد المرأة، من أجل حماية هذه الأخيرة والمجتمع، سعياً منا الوصول إلى مجتمع متكافئ ومتماسك.

3- الإجراءات المنهجية المتبعة

3-1- المنهج المتبع في الدراسة

حتى نوضح هذا الموضوع أكثر اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، الذي سيساعدنا في تحليل وتفسير كل ما تم جمعه من مصادر أولية نظرية وميدانية خدمة للأهداف المسطرة والتي توصلنا إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة، وتحديدا في فهم أشكال العنف الممارسة

ضد المرأة، من خلال عرض وتحليل بعض أشكال العنف، والتي شملت مجموعة من الحالات الخاصة بالنساء اللواتي تعرضن للعنف بمختلف أنواعه لعينة من المبحوثات بولاية البليدة.

3-2- العينة ومواصفاتها

- العينة: بالنسبة لموضوع دراستنا تم الاستعانة بالعينة القصدية، والتي خصت السجلات المتوفرة بالمديرية العامة للأمن الوطني بمدينة البليدة لحالات من النساء المعنفات، وقد بلغ عددهن ثمانية (08) حالة.

- مواصفات العينة

المجال الجغرافي: تم اختيار فئة النساء المعنفات باختلاف حالتهن المدنية (عازبة متزوجة، مطلقة ...الخ) على أساس ما تم توفره بالمديرية العامة للأمن الوطني بمدينة البليدة.

المجال الزمني: تم جمع بيانات الحالات من النساء المعنفات والتي بلغ عددهن 08 حالة، وكان ذلك خلال الفترة 2017 و 2018.

4- ماهية العنف ضد المرأة

لقد تعددت وتباينت مفهومات العنف بتعدد اهتمام ومجال اختصاص كل باحث، ورغم ذلك نحاول ضبط مفهومه وفق ما يتناسب الموضوع المعالج.

- تعريف العنف لغة:

العنف هو "خرق الأمر وقلة الرفق به وهو ضد الرفق وأعنف الشيء، أخذه بشدة وتعنيف هو التفريق واللوم (ابن منظور، 1975، ص257).

- تعريف العنف اصطلاحا:

فهو "كل ضغط لا يحتمل يمارس ضد الحرية الشخصية ويحتمل أشكال التعبير عنها بهدف إخضاع طرف لصالح طرف آخر في إطار علاقة قوة غير متكافئة سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا أو غيره، أكان هذا الاختلاف قائما على الجنس أو المنشأ أو العرق أو السن أو ماعدا ذلك إنه مساس بالشخصية الإنسانية أو بالتالي عائق نموها وانعتاقها والأنسنة الوجود البشري (شاكر مجيد سوسن، 2008، ص37).

- مفهوم العنف ضد المرأة:

عرفته الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1993 على أنه "كل فعل بطريقة عنيفة موجه ضد الجنس الأنثوي والذي أحدث أو يمكن أن يتسبب بإحداث أذى أو ضرر أو آلام جسمية، جنسية أو نفسية، بما في ذلك التهديد للقيام بهذه الأفعال، الإكراه والضغط، أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء في الحياة العامة أو الخاصة، كما يشمل كذلك العنف الذي ترتكبه الدولة أو تتغاضى عنه"(Pitangny, H, 1997, p05).

يتضح من هذا أن العنف هو استخدام القوة المادية أو المعنوية لإلحاق الأذى بالآخر استخداما غير مشروع كقول أو تصرف أو رأي أو علاقة من قبل أفراد الأسرة أو المجتمع، ويمثل أيضا تدخلا في الحريات، والحرمان من التفكير والتعبير عن الآراء والسلوك بحرية واستقلالية، فيحوله إلى وسيلة أو أداة لتحقيق غايات أو أهداف معينة. ويشمل العنف الممارس

ضد المرأة كل أنواع العنف بما فيه العنف الجسدي والنفسي وحتى الجنسي، وقد يكون في أماكن مختلفة، والذي آثار وخيمة على المرأة مستقبلا.

5- أسباب العنف ضد المرأة في المجتمع

إن العنف ضد المرأة ظاهرة تجتمع حوله مجموعة من الأسباب لخلقه، والتي تظهر فيما يلي:

5-1- الأسباب أو الدوافع النفسية

وهي تلك الدوافع التي تنبع من ذات الإنسان، ونفسه، والتي تقوده نحو العنف، ويمكن أن تكون الاضطرابات والأمراض النفسية من بين الدوافع الذاتية التي تؤدي إلى ممارسة العنف ضد المرأة، كالاكتئاب، والشعور بالتعاسة والإحباط وشخصية الزوج العدوانية، فالعوامل النفسية تؤثر بشكل كبير في شخصية مرتكبي العنف ضد المرأة خصوصا إذا نشأ في بيئة عنيفة تغيب فيها ثقافة الحوار والتشاور داخل الأسرة، "وتكون أسباب الإصابة بالأمراض العقلية إما نفسية، كالاضطرابات النفسية التي تؤثر على العقل، والعقد النفسية الناتجة عن أزمات الطفولة، أو من خلال الضغوطات والمكبوتات، كما يمكن أن تكون عضوية كاضطراب في وظائف الجهاز العصبي الذي يؤدي إلى اختلال التوازن في السلوكات، أو إتلاف في الأنسجة العصبية أو اختلال في المخ" (Domart A, 1981, p250). فالعوامل النفسية التي يتعرض لها الفرد في حياته منذ الصغر تؤثر بشكل كبير في سلوكه عند الكبر، فالفرد الذي يعيش في بيئة منعزلة مملوءة بالمشاكل والأمراض النفسية تكسبه سلوكات عدائية، والتي تتجسد على شكل عنف يمارس خصوصا على المرأة باعتبارها شخص ضعيف البنية، وكثير من النساء في المجتمع الجزائري يتعرضن إلى العنف من قبل أفراد مختلين عقليا أو أشخاص مريضين نفسيا.

5-2- الأسباب أو الدوافع الاجتماعية

إن المعتقدات الاجتماعية السائدة في المجتمع لها دور هام في تنامي ظاهرة العنف ضد المرأة، فالعادات والتقاليد التي اعتادها مجتمع ما تمنح الرجل حسب مقتضيات هذه التقاليد قدرا من الرجولة في قيادة أسرته من خلال العنف والقوة باعتبارهما المقياس الذي يبين مقدار رجولته، فهذا يعتبر سبب من أسباب ممارسة الرجل للعنف ضد المرأة، فأساليب التنشئة الاجتماعية غير السوية التي يتلقاها الفرد في أسرته، كتفضيله على الأنثى واعتباره مميزا عنها في كل شيء وأنه هو الأقوى ويملك كل الصلاحيات في التصرف، وحب السيطرة والتملك على كل شيء هذا ما يولد العنف بينه وبين المرأة، فثقافة المجتمع الجزائري مازالت تحكمها أفكار العائلة التقليدية التي تدور حول مكانة الذكر والأنثى في الأسرة وهذا رغم التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي عرفها المجتمع الجزائري، ورغم تغير مكانة المرأة في الأسرة وتعليمها وحصولها على مناصب عليا في الدولة إلا أنها تتعرض للعنف بمختلف أشكاله ومن مختلف أفراد الأسرة أو حتى في الشارع ومكان العمل، فالنظرة الدونية للمرأة لا تزال إلى يومنا هذا، فالعادات والتقاليد تحط دائما من قيمة المرأة وتعظم دور الرجل ومكانته. كما يعتبر بعض الأفراد من المجتمع الجزائري أن عمل المرأة خارج البيت غير ضروري فمكانها البيت وإنجاب وتربية الأطفال فقط، كما تذهب أيضا بعض الأسر إلى حرمان الفتيات من التعليم ومنعهم من حق اختيار الزوج، وتفرض عليهن الزواج المبكر. زيادة على ذلك هناك دوافع أخرى كارتفاع نسبة البطالة وأزمة السكن وضيقها تؤدي "إلى تواجد ضغوطات على الأفراد لامتهان العنف كعملية رد فعل على كبت داخلي يعيشونه من خلال الاعتداء على الآخرين،

ويكون الإدمان على المخدرات كوسيلة أخرى للهروب من الواقع المؤلم" (غباري محمد سلامة، 1999، ص ص: 47-48)، حيث يفتقد فيه هؤلاء المدمنين التركيز والسيطرة على سلوكاتهم غير الواعية والتي تؤدي في غالب الأحيان إلى ارتكاب سلوكات عنيفة. كما أن للطلاق أو انفصال الوالدين دور في اكتساب السلوك العنيف، فالطفل الصغير الذي يشاهد والده وهو يعنف والدته سواء بالسب أو الشتم أو الضرب أو يمارس عليه العنف هو كذلك، فلا يملك إلا أن يكتسب هذا السلوك ويمارسه عندما يكبر، كما أن ضعف التشريعات والقوانين في المجتمع الجزائري والتساهل في تطبيقاتها يزيد من ممارسة عنف الرجل ضد المرأة.

3-5- الأسباب أو الدوافع الاقتصادية

تعد العوامل الاقتصادية من أكثر دوافع العنف ضد المرأة التي تشهدها مختلف المجتمعات في وقتنا الحالي بما فيها المجتمع الجزائري، والسبب في ذلك يعود إلى الضغوطات الاقتصادية وظروف المعيشة الصعبة كالفقر والبطالة وقلة فرص العمل التي تعاني منها شريحة واسعة من المجتمع، بحيث تشكل هذه الأسباب مجتمعه ضغوطات نفسية كبيرة على معيلي الأسرة، حيث تخول للشخص المعيل استخدام العنف إزاء أحد أفراد أسرته وغالبا ما تكون المرأة لتفريغ شحنة الخيبة والفقر الذي تنعكس آثاره بصفة سلبية على أفراد الأسرة، فانخفاض الدخل لدى الفرد مع زيادة الاستهلاك تزيد من تراكم ديونه ليظهر عجزه في تلبية متطلبات الحياة الضرورية، "وحسب الإحصائيات التي أعلنها الديوان الوطني للإحصائيات حول حجم الفقر في المجتمع الجزائري نجد أنه يمس 50% من العمال الفلاحين أرباب عائلات فقيرة، و45% من الأجراء أصحاب الدخل الضعيف، و37% من النساء ربات العائلات، إضافة إلى 30% من أصحاب دخل يقل عن 6000 دج، و10% من البطالين" (قسوم سلاف، أكتوبر 2000، ص06). إذن حسب هذه الإحصائيات فالفقر يمس خصوصا فئات المجتمع ذوي الدخل الضعيف، فالظروف المادية الصعبة التي تواجه الأسرة الجزائرية في ظل سياسة التقشف، تؤدي إلى بروز الخلافات الأسرية وتزيد من اتساعها بين الأفراد، وفي ظل هذه الظروف تؤدي بأي فرد منها إلى ارتكاب أي مظهر من مظاهر العنف.

وتعد المشكلات الأسرية من بين العوامل الدافعة لظهور العنف داخل الأسرة، إذ أن تغير العلاقات الاجتماعية وتدني الوعي بالعلاقات المختلفة داخل الأسرة وكيفية التعامل معها وطغيان المادة والروح الاستهلاكية على هذه العلاقات في نمط الحياة تنعكس سلبا على أفرادها، تظهر في الخلافات الزوجية أو حتى التي تتواجد بين الذكر والأنثى مخلفة عنفا ضد المرأة بسبب التباين الاجتماعي والثقافي، خاصة بعد تخلي الأسرة عن دورها والذي نتج عنه ضعف في الضبط الأسري والذي ظهر أكثر بعد انتقالها من الشكل الممتد إلى النواة، وهذا ما قل من التماسك الأسري وفقدان القيم الخلقية وانتشار السلوكات غير الأخلاقية كالمخدرات وتعاطي المشروبات الكحولية وضعف الوازع الديني، فكل هذه العوامل تفرز نوعا آخر من المشكلات كجرائم الاعتداء على المحرمات، والتي تعتبر من أخطر المشاكل التي تعاني منها الأسرة الجزائرية. وفي الأخير يمكن القول أن كل من الدوافع النفسية والاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي يمر بها الفرد من أمراض واضطرابات نفسية وضعف في القدرة الشرائية وضيق المسكن، والبطالة، والتفكك الأسري، والمخدرات، والإدمان، وانتشار العنف عبر مختلف وسائل الإعلام والاتصال هي عوامل تساهم بشكل أو بآخر في بروز ظاهرة العنف ضد المرأة في المجتمع الجزائري.

6- أشكال العنف ضد المرأة في المجتمع

تتعرض المرأة يوميا في مناطق عديدة من العالم لأشكال مختلفة من العنف، كالضرب والتعذيب والإيذاء والمعاملة القاسية، والاغتصاب، والتحرش الجنسي، والمضايقات في العمل، والإجبار على البغاء، وقتل الأطفال في بطون أمهاتهم (الإجهاض) خصوصا في المناطق التي تعرف حروبا، إضافة إلى ختان الأعضاء التناسلية للإناث، إذ أن من بين مظاهر العنف ضد المرأة الأكثر شيوعا في المجتمعات العربية مسألة ختان الأعضاء التناسلية، "حيث أكدت منظمة الصحة العالمية (O.M.S) أنه ما بين 100 و132 مليون فتاة في العالم يتم اقتطاع أجزاء من جهازها التناسلي دون تخدير، ويعتبر هذا الفعل أشد درجات العنف ألما، خاصة أنه يؤدي إلى أمراض خطيرة مثل النزيف الدموي، وتعفن الأعضاء التناسلية الناتج عن عدم تعقيم أدوات الختان"(Pitangny, H, 1997, p16).

وللعنف صور وأشكال مختلفة، وسوف نتطرق إلى كل نوع بالتفصيل فيما يلي:

6-1- العنف الجسدي والجنسي

يعد العنف الجسدي من أكثر أنواع العنف انتشارا ضد المرأة، "وهو ضرب شخص ما باليد أو شيء ما "l'ebonillanter (André boudin, R , et al, 2000, p20) و"بأنه ضغط جسدي أو معنوي ذو طابع فردي أو جماعي ينزله الإنسان بالإنسان" (Collectif Larousse, 20009, p250). ويؤكد موقع الأمم المتحدة للمرأة أن 1 من 3 نساء أي 30% في العالم تعرضن لعنف جسدي أو جنسي على الأقل لمرة في حياتهم وغالبا ما يكون ذلك من قبل شريكهن الحميم أي الزوج. فالعنف الجسدي نمط سلوكي يتمثل بقيام الرجل بإحداث إصابات عمدية بالمرأة ويكون واضحا ويترك آثارا بادية للعيان وتستخدم فيه وسائل مختلفة، وغالبا ما تكون هذه الأدوات اليدين والرجلين بحيث تتوجه اللكمات للضحية على الوجه والرأس وسائر مناطق الجسم، إضافة إلى شد الشعر، والمسك بالعنف، والخنق، والحرق بالنار.. إلخ، وقد يتم اللجوء إلى وسائل أخرى كالعصا والسكين، والضرب بالأواني المنزلية...إلخ، وغالبا ما تتعرض المرأة إلى هذا النوع من العنف في منزلها من طرف أفراد أسرتها سواء من قبل الأب، الأخ، الأم، الزوج...إلخ.

ويشمل أيضا العنف الجسدي نوع آخر من العنف وهو العنف الجنسي، والذي يعرف أنه الاستدراج بالقوة والتهديد إما لتحقيق الاتصال الجنسي أو لاستخدام المجال الجنسي في الإيذاء، كالتحرش، والشتم بألفاظ نابية، والهجر من قبل الزوج، وإجبار المرأة على ممارسة الجنس...إلخ، ويعتبر العنف الجنسي أخطر أنواع العنف الذي تتعرض له المرأة داخل الأسرة، إلا أنه يبقى في طي الكتمان، حيث التحرش الجنسي والخطف والاغتصاب وهتك العرض والدعارة والمجامعة بأشكال شاذة والتي تتعرض لها المرأة سواء كانت زوجة أو ابنة أو أخت أو أم من طرف الرجل، كما يمكن أن يكون هذا العنف الجنسي خارج البيت سواء في مكان الدراسة أو العمل أو حتى الشارع.

وإذا حاولنا معرفة مدى استفحال هذا العنف، فإن المعطيات المتوفرة لدينا حول العنف الجنسي في أنحاء العالم فالإحصائيات تشير إلى أن العنف ضد المرأة - وخصوصاً عنف العشير والعنف الجنسي - مشكلة مستديمة وكبيرة من مشاكل الصحة العامة، وانتهاكاً لحقوق الإنسان التي تتمتع بها المرأة. إذ تشير التقديرات العالمية المنشورة من منظمة الصحة العالمية

من تحليل لبيانات معدلات الانتشار في الفترة 2000 - 2018 في جميع أنحاء والتي طبقت على 161 بلداً تبين أن هناك واحدة من كل 3 نساء (30%) في أنحاء العالم كافة تتعرض في حياتها للعنف البدني و/ أو العنف الجنسي على يد العشير أو غير الشريك. وتشير الإحصائيات إلى وجود ثلث النساء تقريباً (27%) من اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 49 سنة من المرتبطات بعلاقة جنسية والمصرحات بأنهن يتعرضن لشكل معين من أشكال العنف البدني و/أو الجنسي على يد عشرائهن. وتشير التقديرات العالمية والإقليمية لممارسة العنف ضد المرأة أن أكثر من ربع النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 سنة من المرتبطات بعلاقة جنسية يتعرضن للعنف البدني و/أو الجنسي على يد عشرائهن مرة واحدة على الأقل في حياتهن (اعتباراً من سن 15 سنة). وتتراوح التقديرات المتعلقة بمعدلات انتشار عنف العشير ضد المرأة خلال حياتها بين 20% في غرب المحيط الهادئ، و22% في البلدان المرتفعة الدخل وأوروبا، و25% في إقليم المنظمة للأمريكتين و33% في إقليم المنظمة لأفريقيا، و31% في إقليم المنظمة لشرق المتوسط، و33% في إقليم المنظمة لجنوب شرق آسيا. وتصل نسبة جرائم قتل النساء التي يرتكبها عشرائهن إلى 38% من مجموع هذه الجرائم على الصعيد العالمي. وإضافة إلى عنف العشير، تبلغ نسبة 6% من نساء العالم عن تعرضهن للاعتداء الجنسي على يد شخص آخر غير الشريك، برغم محدودية البيانات المتوفرة عن العنف الجنسي على يد غير الشريك. ومعظم حالات عنف العشير والعنف الجنسي يرتكبها الرجال ضد النساء. وأسفرت عمليات الإغلاق أثناء اندلاع جائحة كوفيد 19 والآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة عليها عن ارتفاع معدلات تعرض النساء للإيذاء على يد عشرائهن (منظمة الصحة العالمية، 9 مارس 2021).

بينما إذا استعراض من إحصائيات حول ما جاء حول العنف ضد المرأة في المجتمعات العربية نجد أن شكل العنف الأسري هو الغالب من حيث أشكال العنف الممارس على المرأة، بحيث تعاني نحو 26% من الأسر في اليمن من العنف الأسري، ونحو 32% منها من طبقة ذوي الدخل أعلى من المتوسط، وحوالي 26% ضمن فئة الحاصلين على شهادات ثانوية عامة، و25% من الحاصلين على شهادات أكاديمية عليا. وتليها المغرب التي تبلغ فيها نسبة العنف الأسري 25%، و24% من الأسر التي ينتشر فيها من طبقة الدخل أعلى من المتوسط و21% من طبقة الدخل أقل من المتوسط. وجاءت مصر في المرتبة الثالثة بنسبة 23%، والسودان في المرتبة الرابعة بنسبة 22%، والجزائر في المرتبة الخامسة بنسبة 21%، والأراضي الفلسطينية في المرتبة السادسة بنسبة 14%، والعراق في المرتبة السابعة بنسبة 12%، وتبعتهم ليبيا في المرتبة الثامنة بنسبة 7%. وكانت أقل نسب العنف الأسري في كل من لبنان وتونس والأردن والتي عرفت التساوي في النسبة 6% في كل منها.

ويعد العنف الأسري هذا من أسوأ أنواع العنف ضد المرأة، والذي صنفته منظمة الصحة العالمية ضمن "المشكلات الصحية الكبرى". وتشير بيانات المنظمة إلى أن "حالات النزاع والأوضاع التي تعقبه وحالات النزوح تساهم في تفاقم العنف وظهور أشكال عنف إضافية تمارس ضد المرأة." وفي الدول العربية، فأكثر من نصف العائلات التي ينتشر فيها العنف تكون المرأة هي الضحية غالبا. وفي بعض الحالات تكون النساء أكثر الضحايا للعنف الأسري، ومن أمثلة ذلك، لبنان رغم أن نسبة العنف الأسري فيها لا تتجاوز 6% بحسب استطلاع "الباروميتر العربي" إلا أن 82% من الأسر التي تشهد عنفا تكون النساء ضحايا. وأما في اليمن التي تعد الأعلى عربيا في انتشار العنف الأسري، إلا أن الأسر التي تعاني فيها النساء من العنف تشكل 30% من بين ربع العائلات اليمنية. وتظهر نتائج الاستطلاع أن العنف

ضد النساء يعد أكثر انتشارا في المغرب ومصر حيث ينتشر بين أكثر من 70% من ربع العائلات في كل منهما. وفي الجزائر فإن 66% من خمس العائلات تعاني فيها المرأة من العنف، وكذلك الأمر في السودان حيث أكثر من نصف خمس عائلات ينتشر فيها العنف ضد النساء. وتعد النساء ضحية العنف في نصف العائلات التي ينتشر فيها العنف في كل من الأردن والعراق وتونس والأراضي الفلسطينية (فريحات معاذ، 25 نوفمبر 2019).

الشكل رقم 01: العنف الأسري في البلدان العربية

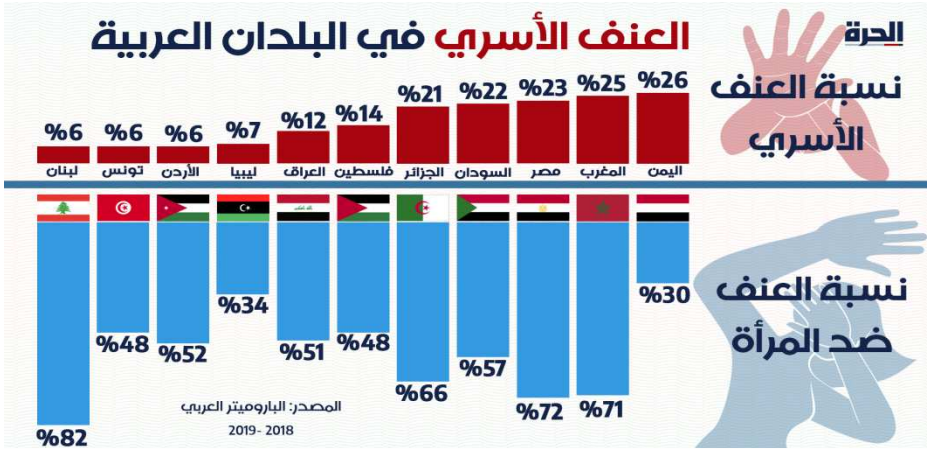

المصدر: الحرة، 25 نوفمبر 2019

ولكن رغم هذه الإحصائيات المسجلة لحالات العنف ضد المرأة في مختلف مجتمعات العالم الأجنبية والعربية، يمكن القول أن هذا النوع من العنف (الأسري) يبقى صامتا ويعبر عنه علماء الاجتماع بالجريمة الصامتة، فالكثير من النساء والفتيات في المجتمع الجزائري مثلا تتعرضن للاعتداء الجنسي كالاغتصاب والتحرش الجنسي ولكن لا يتم التبليغ على الجاني، وهذا خوفا لهؤلاء النساء المعنفات على سمعة وخوفا من العار ومن نبذ المجتمع لهم وخصوصا من طرف عائلاتهم، وهذا ما يجعل هذه الإحصائيات تبقى غير مضبوطة في ظل تفاقم هذه الظاهرة.

6-2- العنف المعنوي أو النفسي

العنف النفسي أو المعنوي هو كل سلوك يقوم على الإساءة النفسية للمرأة، وهو من أخطر أنواع العنف، فهو غير محسوس وغير ملموس ولا أثر واضح له للعيان، وهو موجود في جميع المجتمعات، وله آثار مدمرة على الصحة النفسية للمرأة، وتكمن خطورته أن القانون قد لا يعترف به كما يصعب إثباته، فالعنف في المجال النفسي "هو تعبير عن انفجار لقوة لا تخضع لسيطرة العقل، حيث تظهر على شكل سلوك عدواني ناتج عن حالة إحباط يكون مشوبا بالقسوة والعدوان والقهر والإكراه، ويكون مشحونا بانفعالات الغضب، حيث يؤدي إلى إلحاق الضرر بالكائن الحي"(عبادة مديحة، وأبو دوح خالد، 2008، ص19)، ويتمثل هذا العنف في استخدام الألفاظ القبيحة، والكلام الجارح من طرف الرجل للمرأة كالسب والشتم والصراخ الدائم عليها، كما يقوم الرجل بتهديد المرأة بالطلاق أو بالضرب، وكذلك العنف باستخدام إشارات أو إيماءات أو الإيحاءات باستخدام اليد كطلب السكوت منها، وكذلك الاحتقار، وعدم

الجلوس معها لتبادل أطراف الحديث، وعدم الاهتمام بها واللامبالاة، وعدم النوم معها... فهذا النوع من العنف يعرف بالعنف الرمزي والذي يحدثنا عنه عالم الاجتماع الفرنسي "بيار بورديو" في كتابه عن "الهيمنة الذكورية" ويقول عنه أنه "عنف هادئ لا مرئي لا محسوس حتى بالنسبة إلى ضحاياه" (Bourdieu P, 1998, pp: 7-8) حيث تحرم المرأة من القيام بمختلف المهام لكنها تجد نفسها خاضعة لما يمليه عليها من هم أكثر مكانة ومركزا منها، وحسب بورديو "الذين يمارسون العنف هم أفراد ضائعون داخل النسق المسيطر عليهم وهو ما يسمى بالعنف الرمزي" (Bourdieu P, 1980, p21)، حيث نجد المرأة تعاني داخل الأسرة من العنف المعنوي (الرمزي) الذي يرتكبه الرجل بحقها، فبسبب القيم الثقافية والتقليدية التي تكرس تنشئة المرأة اجتماعيا وجعلها خاضعة منذ طفولتها المبكرة لسيطرة الرجل، ومعاملة المرأة داخل الأسرة على أساس أنها ضعيفة وعليها الخضوع لرجال العائلة، فالشتم والإهانة وتقديم الخدمة والحرمان من الحقوق الشخصية وهو أمر لا يجب مناقشته أو الاعتراض عليه. فالمرأة الجزائرية نجدها تربت ونشئت على مثل هذه القيم، فبعض النساء يعنفن دائما من طرف أزواجهن ويعتبرن الأمر عادي، بحكم أن الزوج لديه السلطة وهو رب وقائد العائلة فيفعل ما يشاء، وخاصة إذا كانت المرأة لديها مستوى تعليمي محدود وهي لا تعمل فليست لديها أي سلطة في البيت غير إنجاب الأولاد وتربيتهم، والقيام بالأعمال المنزلية وخدمة الزوج وطاعته، "وهناك حوالي 80% من النساء اللاتي أخضعن للعنف من قبل الأزواج يعشن حيث الرجل هو المهيمن"(دبلة عبد العالي، 2011، ص115)، فالرجل المعتدي يجعل المرأة على المدى الطويل تتكيف مع سلوك العنف الموجه ضدها، لتصبح في نطاقه عاجزة عن مقاومة الاعتداء متقبلة له، ولا حول ولا قوة لها إزاءه، فهي متقلبة لواقع الزوج العنيف وتنازعها قيم الشعور بالذنب لحدوث العنف، وتحمل نفسها المسؤولية وتميل إلى التقليل من شأن واقعة العنف، ولديها رغبة دائما في لعب دور كبش الفداء، وتنازعها أيضا مستويات منخفضة من تقدير الذات ومشاعر الاستسلام والخضوع لسيطرة الرجل(كرادشة منير، 2009، ص65)، فنوعية الثقافة المهيمنة في مجتمعاتنا والتي تعمل من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي يتلقاها الأفراد سواء كانوا ذكورا أو إناثا على تكريس التفوق الذكوري وخضوع وتبعية الأنثى، كما تعمل على تكريس دونية المرأة(معتوق جمال، 2011، ص294)، هي التي تجعل المرأة في المجتمع الجزائري تستمر مع الرجل رغم تعنيفها من طرفه، رغم أن القانون الجزائري يعاقب على مثل هذه الأفعال، "فحسب المادة 299 من قانون العقوبات يطبق على مرتكبي السب الموجه إلى الأفراد عقوبة مشابهة تتمثل في الحبس من ستة أيام إلى ثلاثة أشهر ونفس مبلغ الغرامة المطبقة في حالة القذف أو في إحدى هاتين العقوبتين فقط (أي غرامة 5000 دج إلى 50.000 دج)" (زعلاني عبد المجيد، 2006، ص141).

3-6- العنف الاجتماعي (العنف العام)

إن العنف الاجتماعي أو العنف العام هو ذلك العنف الذي يحدث في إطار المجتمع ككل، ويشمل كافة أنواع العنف النفسي والجسدي والجنسي، والعنف في المجال الاجتماعي يتجلى في ممارسة التمييز الجنسي بين المرأة والرجل، والحرمان من التعليم والعمل، والإجبار على الزواج المبكر...إلخ (Equipe d'éco et humanisme, 1969, p24)، إذ قد تحرم بعض الفتيات من التعليم تماما، ومواصلة الدراسة وهو ما يعرف بإنتهاك الحق في التعليم وهو أحد أشكال العنف غير المباشر الممارس ضد المرأة، وبالتالي منعها من الحق في اختيار شريك حياتها، وممارسة حياتها بشكل عادي، ولجوء الأسرة إلى ظاهرة الزواج المبكر، الذي يجعلها مجرد آلة تستعمل للنكاح وإنجاب الأطفال فقط، فالتعليم هو حق من حقوق المرأة وهو احد

الشروط المهمة والضرورية التي تمكن المرأة من كسب الثقة بنفسها ومعرفة حقوقها، وبالتعليم تستطيع المرأة العمل، ولكن حتى في مجال العمل يمارس العنف ضدها بصورة دائمة ومستمرة، كإجبارها على عمل لا تحبه، والتهديد في العمل من طرف المسؤولين والاستيلاء على راتبها وهو ما يعرف بالعنف الاقتصادي العائلي، فكثيرا ما تحرم المرأة من قبل الزوج أو الأب أو الأخ من المشاركة الاقتصادية والعمل حتى وإن كانت مؤهلة لذلك، وفي بعض الحالات إذا سمح لها بالعمل فإنها قد لا تمنح لها الحرية الكاملة في التصرف براتبها، كما تجبر المرأة على تسليم صكها البنكي، أو استعمال بطاقتها البنكية بدون إذنها، وعدم إعطائها الحرية الكاملة في التصرف بأموالها الخاصة وفي كثير من الأحيان نجد المرأة تسمح بهذا النوع من العنف فنجدها تدفع لزوجها أو أخيها أو أبيها مالا من أجل السماح لها بالخروج والعمل، وهذا لغرض التنفيس عن حالها والخروج من دائرة العنف والمشاكل العائلية التي تتخبط فيها، كما نجد المرأة كذلك تعاني من العنف الاقتصادي هذا العنف "هو بمثابة قوة يومية بالنسبة لمن يملك المصادر المادية"(Langdaniel W, 1992, p31).

ويضيف العالم "جيلسي" Gilleespie (1971) مصادر أخرى مثل التنشئة الاجتماعية، ودائرة حياة الأسرة، والقهر البدني، ومنه يفهم أن هذه المصادر التي يتمتع بها الفرد هي التي تمنحه السلطة في اتخاذ القرارات وكذلك الهيمنة على الأفراد الذين يفتقرون لها. ولنأخذ مثالا عن الزوج الذي يتمتع بهذه المصادر أو بعضها، فالزوجة تكون مع الأبناء، تحت سلطته وهيمنته، وهذه المصادر تزود صاحبها بنوع من الشرعية في ممارسة القهر والعنف ضد الأفراد التابعين له"(معتوق جمال، 2011، ص ص: 274-274)، وخصوصا الزوجة باعتبارها الضحية الأولى المستهدفة من طرف الزوج، فالعنف الاقتصادي هو عنف يمس جوانب الحياة اليومية ويجعل من المعيل هو المسيطر على العائلة لأنه يملك كل ما يلزم لذلك، كما تتعرض المرأة في هذا العنف إلى حرمانها من الميراث العائلي، فرغم أن الدين الإسلامي يؤكد في نصوص كثيرة أحقية المرأة في الميراث كما أن المشرع الجزائري يؤكد على هذه الأحقية كذلك، إلا أن الكثير من العائلات والأسر الجزائرية تمنع المرأة من هذا الحق، باعتبارها تزوجت وذهبت إلى بيت زوجها، والزوج يعتبر غريب وأجنبي عن العائلة ولا يحق له هذا الإرث لأنه سيذهب إليه وإلى عائلته.

إذن معظم الأسر الجزائرية تمارس العنف على المرأة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، مقصودة أو غير مقصودة كالضرب، الاعتداء الجنسي، التحرش الجنسي، الزواج المبكر، المنع من التعليم، الاستغلال الاقتصادي، التخويف والتهديد...إلخ وهذا ما سوف يؤثر عليها وينعكس سلبا على شخصيتها بالدرجة الأولى ثم على أسرتها وعلى المجتمع بأكمله.

حسب ما جاء من مصدر مديرية النشاط الاجتماعي لولاية الجزائر ومن خلال مخطط إحصائيات النساء المعنفات في الجزائر للفترة 2017 – 2019، نجد أن العدد الإجمالي للنساء المعنفات لسنة 2017 وصل إلى 214 حالة، 70 حالة لسنة 2018، أما بالنسبة للسداسي الأول لسنة 2019 وصل العدد إلى 26 حالة (وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، المركز الوطني للدراسات والإعلام والتوثيق حول الأسرة والمرأة والطفولة، 2019).

وحتى نتعرف أكثر على حجم ظاهرة العنف الموجه ضد المرأة الجزائرية، نحاول فيما يلي عرض ما جاء في إحصائيات المديرية العامة للأمن الوطني والتي تظهر ما يلي:

جدول رقم 01: إحصائيات نساء ضحايا العنف حسب طبيعة الفعل لسنة 2018 - 2020

السنة	الاعتداء الجسدي	الاعتداء الجنسي	سوء معاملة	تحرش جنسي	مضايقة على الطريق
2019	2607	56	37	897	60
2018	6693	153	83	2048	194

المصدر: المديرية العامة للأمن الوطني، 2017 - 2019

حسب المصدر، ومن خلال مخطط المقارنة لإحصائيات النساء ضحايا العنف حسب طبيعة الفعل لسنتين 2018 - 2019، نجد أن الاعتداء الجسدي يحتل الصدارة حيث وصل العدد لسنة 2018 إلى 6693 حالة، أما لسنة 2019 وصل العدد إلى 2607 حالة.

تليها في المرتبة الثانية التحرش الجنسي حيث وصل العدد إلى 2048 حالة لسنة 2018 و897 حالة لسنة 2019.

بينما جاءت المرتبة الثالثة المضايقة على الطريق حيث وصل العدد لسنة 2018 إلى 194 حالة، أما لسنة 2019 وصل العدد إلى 60 حالة.

وفي المرتبة الرابعة الاعتداء الجنسي حيث وصل العدد لسنة 2018 إلى 153 حالة، أما لسنة 2019 وصل العدد إلى 56 حالة.

وفي المرتبة الأخيرة سجل لسوء المعاملة 83 حالة سنة 2018 و37 حالة سنة 2019.

نستنتج من خلال هذه الإحصائيات المقارنة لنساء ضحايا العنف حسب طبيعة الفعل لسنة 2018 – 2020 أن العنف ضد المرأة عرف تراجع وتقلص حجم الاعتداء على المرأة، ويمكن أن نفسر ذلك بزيادة الوعي الاجتماعي حيال العنف ضد المرأة سواء في الأسرة أو المجتمع ككل، وأيضا يمكن اعتبار أن المرأة عرفت مكانتها في المجتمع الحديث تطور ايجابي سواء من حيث مشاركتها في التعليم والعمل، وحتى أن القوانين المحلية والعالمية الرافضة لهذا العنف والعاملة على تجسيد عقوبات على هذا الفعل العدواني، جعل المرأة أقل تعنيفا من قبل رغم تعدد أشكال هذا العنف الموجه ضدها.

جدول رقم 02: إحصاء النساء ضحايا العنف حسب صلة القرابة مع الفاعل لسنة 2018-2019

السنة	الزوج	الأب	الأخ	الابن	آخرون من العائلة	خطيب	العشيق	أجانب
2018	2280	68	533	471	1481	57	338	4393
2019	942	17	194	193	564	27	123	1837

المصدر: المديرية العامة للأمن الوطني، 2017 - 2019

حسب المصدر، ومن خلال مخطط إحصائيات نساء ضحايا العنف حسب صلة القرابة مع الفاعل لسنة 2018 و2019، نجد أن الأجانب في المرتبة الأولى بـ 4393 حالة لسنة 2018، أما لسنة 2019 نجد 1837 حالة. يليها الزوج في المرتبة الثانية بـ 2280 حالة سنة 2018 و942 حالة لسنة 2019. بينما سجل آخرون من العائلة ضحايا العنف حسب صلة القرابة مع الفاعل في المرتبة الثالثة بـ 1481 حالة سنة 2018 و564 حالة لسنة 2019. وفي المرتبة الرابعة جاء الأخ بـ 533 حالة لسنة 2018، أما لسنة 2019 فسجل 194حالة. وفي المرتبة الخامسة سجل الابن ضحايا العنف حسب صلة القرابة مع الفاعل 471 حالة سنة 2018 و 193 حالة سنة 2019. أما المرتبة السادسة جاء العشيق بـ 338 حالة لسنة 2018 و 123 حالة لسنة 2019. بينما سجل جاء الأب في المرتبة السابعة بـ حالة 68 سنة 2018 و 17 حالة لسنة 2019. وفي المرتبة الأخيرة سجل الخطيب ضحايا العنف حسب صلة القرابة مع الفاعل 57 حالة سنة 2018 و27 حالة لسنة 2019.

ومن خلال معطيات هذا الجدول الذي يبين إحصاء النساء ضحايا العنف حسب صلة القرابة مع الفاعل لسنة 2018- 2019، يظهر أن العنف الموجه ضد المرأة يكون من أطراف متعددة من أفراد العائلة كالزوج، أو الأب، أو الأخ، أو الابن، والخطيب، كما يمكن أن يكون من أطراف آخرون من العائلة، وحتى من العشيق والأجانب. والملاحظ أن هذا النوع تراجع قليلا عما كان عليه سابقا بانخفاض عدد الحالات الدالة على ذلك. لكن يظهر أن المرأة تواجه أكثر العنف الذي يكون من الأجانب وهذا يعكس صورتها في الشارع عند الغير، والتي تتصادم بسوء الظن وعدم الاحترام لشخصها وتجعلها أكثر عرضة للعنف، زيادة على ما يحمله هذا الأخير من أفراد تتعدد ظروفهم الاجتماعية الصعبة من بطالة وفقر وإدمان ...الخ والذي يجعلهم أكثر عدائية. كما لا يمكننا إهمال عنف أفراد عائلتها والتي تجمعهم ببعض صلة القرابة من زوج وأخ وابن أين تعنف هذه الأطراف المرأة لأسباب مختلفة يجعلها ضحية لعدوان خطير قد ينعكس سلبا عليها وعلى أسرتها والمجتمع ككل، لأنها في مرات كثيرة تطلب الانفصال فيحدث تفكك في الأسرة وتعرض الأبناء إلى الحرمان، كما قد يتسبب لها هذا العنف في صدمة نفسية أو عاهة تحرمها من مواصلة حياتها بشكل سوي.

7- آثار العنف ضد المرأة في المجتمع

إن آثار العنف ضد المرأة بجميع أشكال عميقة وشديدة، لأن إحداث تشويه في جسد المرأة من حرق أو إعاقته نتيجة عنف مادي يؤدي إلى آثار نفسية تفوق في ألمها الألم المادي الذي هو ذات طبيعة مؤقتة، بينما الآثار المعنوية هي ممتدة وبعيدة المدى، لأنها لا تقتصر على المرأة المعنفة فقط بل تمتد إلى أسرتها وأطفالها لتصل إلى المجتمع، ومن أبرز الآثار هي:

7-1- الآثار الصحية

إن العنف قد تكون له انعكاسات خطيرة على الصحة العقلية والبدينة والانفعالية والروحية على النساء، والأعراض تتراوح حسب وضعية المرأة وطبيعة العنف الممارس ضدها، فبعض الآثار قد تكون لفترة قصيرة وبعضها قد يستمر مع الزمن ويشمل: الجروح، الخدوش، الآلام العضلية، وجع الرأس، الغثيان، تعقيدات جينوكولوجية، اضطرابات النوم (كوابيس، أرق، نوبات من الهلع، ذكريات سيئة)، خجل، خوف، إهانة، غضب، إحباط مزمن (التفكير في الانتحار، الاعتقاد والشعور بالتفاهة) (دبلة عبد العالي، 2011، ص113). ومن الآثار الأخرى للعنف ضد المرأة المشاكل التي تظهر في الجهاز الهضمي، والتأثير في الحركة، وتدني مستوى الصحة العامة، وقد تؤدي بعض حالات العنف إلى الوفاة. كما قد يؤدي العنف

الجنسي - وخاصة أثناء الطفولة - من زيادة احتمال ممارسة التدخين وتعاطي مواد الإدمان والكحول وانتهاج سلوكيات جنسية خطرة. كما يرتبط أيضاً بارتكاب العنف (بالنسبة للذكور) والوقوع ضحية للعنف (بالنسبة للإناث).

وقد يتسبب عنف العشير (البدني والجنسي) في معاناة المرأة من مشاكل صحية جسيمة بدنية ونفسية، ويمكن أن يسفر إصابات محتملة، حيث تبلّغ نسبة 42% من النساء اللواتي يتعرضن لعنف العشير عن تعرضهن لإصابات من جراء هذا العنف. وأيضا قد ينجم عن عنف العشير (البدني والجنسي) حالات حمل غير مرغوب فيها، وحالات إجهاض متعمدة، ومشاكل صحية نسائية، وعدوى أمراض منقولة جنسياً، ومنها عدوى فيروس العوز المناعي البشري. ورأت دراسة أجرتها المنظمة في عام 2013 بشأن العبء الصحي الناجم عن العنف ضد المرأة أن النساء اللاتي اعتُدي عليهن بدنياً أو جنسياً تعرّضن للإصابة بعدوى مرض منقول جنسياً، وبفيروس العوز المناعي البشري في بعض الأقاليم، بمقدار 1.5 مرة أكثر من النساء اللواتي لم يتعرضن لعنف العشير. كما يُرجح أن يتعرضن للإجهاض بواقع مرتين أكثر من سواهن. كما ارتباط عنف العشير أثناء الحمل بزيادة احتمال التعرض للإجهاض تلقائياً والأملاص والوضع قبل الأوان وانخفاض وزن الطفل عند الولادة. وأظهرت نفس الدراسة التي أجريت في عام 2013 أن النساء اللواتي تعرضن لعنف العشير كنّ أكثر عرضة بنسبة 16% للإجهاض التلقائي وبنسبة 41% للولادة قبل الأوان (منظمة الصحة العالمية، 9 مارس 2021، تقديرات عالمية وإقليمية عن العنف ضد المرأة: معدلات انتشار عنف العشير والعنف الجنسي على يد غير الشريك وآثارهما الصحية).

2-7- الآثار النفسية

يترتب على العنف ضد المرأة عدد من المشاكل النفسية والعضوية كالقلق، الخوف، التوتر، عدم الشعور بالأمان، ويؤثر على النسيج الاجتماعي والاقتصادي، وهذا ما أكده تقرير منظمة Unicef حول العنف ضد المرأة، حيث أكدت المنظمة أن "النساء لا يستطعن تقاسم عملهن وأفكارهن إذا ما حملن ثقل العنف الجسمي والنفسي، اللذان يؤثران سلبا على حياتهن"(Shopkins J, December 1999, p17) والتي قد تقود المرأة المعنفة إلى الانتحار نتيجة الضغط النفسي الذي عايشته، وقد تتسبب في مشاكل عديدة أخرى مثل تعاطي المخدرات والإدمان على الكحول، والتدخين، وهذا ما ينعكس سلبا على صحة المرأة النفسية، وهذا ما تؤكده الإحصائيات بحيث سجلت فيه أكبر نسبة انتحار للنساء كان في 2015 بـ 64 حالة، فيما سجل الأقل في عام 2013 بـ 36 حالة. كما تظهر أيضا أكبر نسبة من حرق النساء لأنفسهن في عام 2010 بـ 142 حالة، فيما كانت النسبة الأقل في عام 2014 بـ 97 حالة (ضمة، إحصائيات مخيفة عن العنف ضد المرأة في العالم، 2018/11/27).

3-7- الآثار الاجتماعية

من أهم الآثار الاجتماعية الناجمة عن العنف ضد المرأة، التفكك والتصدع الأسري، باعتبار أن المرأة فرد فعال في المجتمع، فعند تعنيفها من طرف الرجل وخصوصا زوجها يؤدي إلى مشاكل واضطرابات أسرية غالبا ما تؤدي إلى الطلاق، وتنعكس سلبا على الأطفال وبالتالي انحرافهم وارتكابهم لسلوكات إجرامية قد تضيع مستقبلهم، وقد يؤدي إلى إصابتهم بعدم الاستقرار النفسي والعاطفي الذي توفره الأسرة، وهذا في غياب تنشئة اجتماعية سليمة يتلقاها الطفل في مراحل حياته وخصوصا المراحل المتقدمة من عمره.

4-7- الآثار الاقتصادية

إن عدم شعور المرأة بالأمان يعتبر عائقا كبيرا أمام ممارستها لدورها الفاعل في المجتمع، وعطائها داخل الأسرة، ومساهمتها عموما في المجتمع، فعند تعرض المرأة للعنف تنطوي على نفسها وتنعزل عن المجتمع، الأمر الذي يحد من مشاركتها كعضو فاعل ويحرمها من استثمار قدراتها في المجال الاقتصادي، وخصوصا في مجال العمل، فالعنف يمنع المرأة من الاندماج في الحياة الاقتصادية الإنتاجية ويكبد الأسرة أعباء اقتصادية إضافية نتيجة للعلاج الذي تتلقاه من جراء العنف الممارس عليها.

8- المقاربة السوسيولوجية المفسرة لظاهرة العنف ضد المرأة

حاول كثيرا من الباحثين إيجاد تفسير لظاهرة العنف بشكل عام والعنف ضد المرأة بشكل خاص، وقد أفرزت محاولاتهم مجموعة من النظريات النفسية والاجتماعية المفسرة لظاهرة العنف ضد المرأة، ومن أهمها:

8-1- النظرية البيولوجية

ترى هذه النظرية أن العنف ناتج عن طبيعة الإنسان الحيوية "البايلوجية" أي الاستعداد أو القابلية السوية، أو ناتج عن تعلم أو اكتساب معايير العنف أو كالتبلور من قبل البناء الاجتماعي ذاته، ويرجعون أصحاب هذا الاتجاه سلوك العنف إلى عوامل بيولوجية بحتة" ، "حيث يرون أن الرجل بطبيعته التكوينية والبيولوجية يميل أكثر إلى استخدام العنف، وهذا ناتج عن زيادة في هرمون التستوسترون testosterone عند الرجل، وأن الرجل يولد عنيف بطبعه بسبب التركيبة الفيسيولوجية ومن ثم يمارس العنف على غيره"(خنون مسعودة)، وعلى المرأة بشكل خاص، إذن فالطبيعة البشرية ترى أن الإنسان كحيوان، ينموا عدواني بطبيعته ويعيش تحت ظروف المدينة لابسا القناع الاجتماعي ويغطي طبيعة الحيوانات، وعلماء النفس يدعمون هذا التفسير في قولهم، "يولد الإنسان حيوانا بايولوجيا باحثا عن حاجته الخاصة به ومتمتعا بقدرة سلوكية عنيفة"(خليل عمر معن، 1998، ص178)، وهي تركيز على وجود عوامل بيولوجية تكمن وراء السلوك العدواني كالقول بالعوامل الوراثية المتمثلة في الجينات، أو القول بأنهم يعانون ضرب من ضروب التدمير الدماغي أو نقص أو عجز المجرم أو أقل استجابة للقيود والقواعد والنظم والقيم الاجتماعية، إذن هم أقل شعور بالعلة وذلك راجع إلى اختلافات في جهازهم العصبي(العيسوي عبد الرحمان، 1997، ص178). إذن النظرية البيولوجية ترجع أسباب العنف الممارس ضد المرأة من طرف الرجل إلى عوامل وراثية بيولوجية يولد الرجل مزود بها أو يكتسبها بطريقة غير مباشرة وهو غير مسؤول عنها.

8-2- نظرية التحليل النفسي

ينشأ العنف نتيجة الصراع بين الإنسان ونفسه ومعطيات العالم المحسوس الذي يعيش بين جوانبه، عند ما تدفعه رغباته لكي يحقق أمرا معينا ويصطدم بعائق فإنه يقع نهبا للصراع النفسي إذا تعرض لمجموعة من القوى المتساوية تدفعه في اتجاهات متعددة فيصاب بالتشتت والتوتر والصراع الذي ينتج عنه سلوك العنف(سيد صبحي، وآخرون، 1998، ص344)، وعليه يرى أصحاب نظرية التحليل النفسي أن أسباب انتشار العنف تعود إلى اضطرابات في الشخصية وقد بينت العديد من الدراسات أن الأطفال ذكورا كانوا أو إناثا الذين تعرضوا للعنف في مرحلة الطفولة غالبا ما يعملون على إعادة إنتاجه في المستقبل(معتوق جمال، 2011، ص220)، فالطفل يمر في حياته بتجارب قاسية تولد لديه سلوكيات عدوانية لها تأثير هام على

سلوك في المستقبل، لتصبح هذه السلوكات العدوانية مع مرور الزمن جزءا لا يتجزأ من شخصيته، ويرى أصحاب هذا المدخل أن السبب يعود في كثير من الأحيان إلى فقدان الطفل في المراحل الأولى من حياته للحب والحنان من طرف الوالدين، الأمر الذي يولد عنه سلوك عدواني يعوض من خلاله هذا النقص العاطفي.

3-8- المدخل الثقافي الاجتماعي

يؤكد أصحاب هذا المدخل أن الثقافة بكل عناصرها ومضامينها تحدد السمات الأساسية لأي مجتمع والثقافة السائدة في المجتمع المعاصر أو المجتمع الحديث تتسم بالتسلط والعنف (خنون مسعودة)، وهذه الثقافة تنتقل من جيل إلى جيل عن طريق مؤسسات التنشئة الاجتماعية، وأول مؤسسة تنشئية يتلقى فيها الطفل مختلف القيم والعادات والتقاليد هي الأسرة، فهي المسؤولة الأولى على تلقين الطفل أساليب التربية الخاطئة، وهي المسؤولة عن نقل ثقافة العنف للأطفال، ومن ثم انتشارها وقبولها في مختلف مؤسسات المجتمع، ففي دراسة ميدانية تحت عنوان "وجوه للعنف ضد النساء خارج بيوتهن" توصلت أن أغلب الذكور الذين مارسوا العنف ضد النساء في الشارع أو أماكن العمل قد فسروا سلوكهم هذا بأن وجود المرأة خارج البيت واقتحامها لعالم الشغل والعالم الخارجي بشكل عام هو تعدي على ما هو خاص بهم، وتطفل من طرف النساء، وأن العنف بأنواعه المختلفة الممارس ضدها يهدف إلى دفعها للعودة إلى عالمها الحقيقي والمتمثل في البيت، كما فسروا بطالة الرجال بسرقة مناصب العمل (الشغل) الخاصة بهم من طرف النساء، وأن ممارسة العنف ضد المرأة ما هو إلا وسيلة شرعية للدفاع عن مصالح الذكور(معتوق جمال، 2011، ص346). إذن لأسلوب التنشئة الاجتماعية الخاطئة الذي يمنح للرجل السلطة والقوة في اتخاذ القرار في جميع المجالات، ولانتشار ثقافة العنف وتدعيمها من طرف المجتمع عبر مؤسساته المختلفة وخصوصا الأسرة من الأسباب الجوهرية التي تؤدي إلى ممارسة العنف ضد المرأة في المجتمع الجزائري.

ومن خلال ما تم عرضه لمختلف هذه المقاربات المفسرة لظاهرة العنف ضد المرأة، يمكننا القول بأنها جميعها تتماشى والأسباب التي تجعل من المرأة المعنفة محط لأي شكل من أشكال العنف الممارس ضدها.

9- عرض مجموعة من حالات النساء المعنفات بولاية البليدة حسب المديرية العامة للأمن الوطني

الحالة 01: تقدمت إلى لمديرية العامة للأمن الوطني في شهر أوت 2017، تبلغ من العمر27 سنة، وهي عزباء، وبدون مهنة، مستواها الدراسي ثانوي، ومن منطقة سكن حضرية.

الضحية تقيم بجوار عائلة هم في نزاع معها حول ممر فاصل بينهما، حيث حاولت العائلة المجاورة لمنزلهم بالاستيلاء على هذا الممر العمومي وقام أحد أبنائها بتسييج الممر، مما أدى إلى تقلص مساحة حركة عائلة الضحية، بحيث ترك لهم مساحة صغيرة يخرجون منه. في مرة من المرات قام أحد أبناء الجيران الذي استولى على الممر ببناء صور مكان صفائح الزنك، هنا خرجت الضحية وطلبت منه نزع الصفائح وعدم بناء الحائط، فرفض ذلك ولما هددته بالاتصال بالشرطة شتمها، ولما ردت عليه وصفها بالعاهرة، ومن ثم ضربها بعصي خشبية بأنحاء متفرقة من جسدها.

الحالة 02: تقدمت إلى المديرية العامة للأمن الوطني في شهر أكتوبر 2017، تبلغ من العمر35 سنة، وهي متزوجة، ومعلمة في الابتدائي، ذات مستوى جامعي، ومن منطقة سكن حضرية.

في أحد الأيام شهر أكتوبر كانت الضحية متوجهة إلى عملها في حدود 08 صباحا، طلب منها زوجها أن تحضر له سروالا معينا فردت عليه أن يبحث عنه بنفسه لأن الوقت لا يكفيها بحكم أنها متوجهة لعملها، عندها ثارت ثائرته وغلق الباب عليها وطلب منها أن لا تغادر حتى تحضر له السروال، بحثت عنه في عجالة وهي تتمتم عن الظلم التي تتعرض له من طرف زوجها عندها مسكها من الخمار وضرب رأسها على الحائط، فسقطت وأغمي عليها ولكنه واصل ضربها وبطريقة متوحشة.

الحالة 03: تقدمت إلى المديرية العامة للأمن الوطني في شهر أكتوبر 2017، تبلغ من العمر 19 سنة، وهي عزباء، وبدون عمل، وذات مستوى دراسي متوسط، ومنطقة السكن حضرية.

المعنية تعرضت للسب والشتم من طرف جارهم الذي له خلاف مع شقيقها الموجود في السجن بسبب ارتكابه لجناية الفعل المخل على قاصر دون 16 سنة بالعنف وبالتهديد، حيث أدلى شقيق الضحية أثناء التحقيق معه أن جارهم شريكا له في الاعتداء، ولما سمع الجار ما قاله شقيق الضحية توجه لمنزلهم ونادى على والد الضحية ليستفسر منه من الكلام الذي صدر عن ابنته في التحقيق، فخرجت الضحية ولما طلب منها أن تنادي على والدها وبحكم أنها على علم بما قاله شقيقها، قالت له بأنه اقترف فعل الاعتداء الجنسي وشقيقها في السجن بدلا عنه، عندها قام بشتمها وضربها وقامت بالهرب كما هددها.

الحالة 04: تقدمت إلى المديرية العامة للأمن الوطني في شهر أكتوبر نوفمبر 2017، تبلغ من العمر 37 سنة، وهي عزباء، وبدون عمل، ذات مستوى دراسي متوسط، ومن منطقة سكن حضرية.

الضحية تعيش رفقة أفراد عائلتها البنات وطفل وحيد معاق وهم 8 بنات لديهم مستوى دراسي محترم ما عادا الضحية، حيث هي من تقوم بعمل المنزل من طهي وتنظيف وغيرها وغالبا ما تتعرض لاهانة من طرف إخوتها حيث أنهم يشتمونها دائما، كما أنهم قاموا بطردها من المنزل عدت مرات، وللإشارة والداها مطلقان وهي تعيش مع إخوتها ووالدتهم، وفي شهر نوفمبر 2017 ضربوها ضربا أدى بوصولها إلى المستشفى وهددوها في حالة العودة.

الحالة 05: تقدمت إلى المديرية العامة للأمن الوطني في شهر أكتوبر 2017، تبلغ من العمر31 سنة،وهي عزباء، وبدون مهنة، ذات مستوى دراسي متوسط، ومن منطقة سكن حضرية.

الضحية كانت تربطها علاقة عاطفية مع شاب، وأثناء هذه العلاقة قام بتصويرها عن طريق هاتفه النقال في وضعيات مخلة وبلباس غير محتشم، ولما أرادت إنهاء علاقتهما معه أصبح يهددها بنشر صورها في الفايسبوك إن هي قطعت علاقته بها، فكانت تخضع لتهديداته بل وأصبح يمارس عليها أو معها الجنس إلى أن قررت تقديم شكوى ضده.

الحالة 06: تقدمت إلى المديرية العامة للأمن الوطني في شهر أكتوبر 2017، تبلغ من العمر السن 22 سنة، وهي عزباء، عاملة، ذات مستوى دراسي متوسط، ومن منطقة سكن ريفية.

شقيق الضحية كان في خلاف مع جارهم، وفي إحدى مرات قام هذا الجار بالاعتداء على شقيقها بالضرب وبما أنها تعمل في المستشفى كعاملة نظافة طلبت من شقيقها تقديم شكوى ضده وهي من تدبرت أمر الشهادة الطبية، ولما علم الجار المعتدى على أخيها بذلك ترصدها على الساعة 06 صباحا في يوم مظلم وقام بضربها في أنحاء جسدها وقام بجرها من شعرها بعد أن نزع لها خمارها (حجاب).

الحالة 07: تقدمت إلى المديرية العامة للأمن الوطني في شهر نوفمبر 2017، تبلغ من العمر62 سنة، وهي متزوجة، بدون مهنة، وبدون مستوى تعليمي، عدد الأولاد 08، ومن منطقة سكن ريفية.

الضحية في خلاف دائم مع زوجة أحد أبنائها الذي يقيم معها في المنزل العائلي، وكانت زوجة الابن تشكوا له من أمه التي تظلمها حسب زعمها، فتحصل مناوشات كلامية ما بين الابن وأمه (الضحية) في الكثير من الأحيان، إلى أن قام الابن في شهر نوفمبر 2017 بشتم والدته وضربها بعد أن طلبت منه أن يغادر المنزل العائلي ويقوم بكراء منزل لزوجته تفاديا للمشاكل التي تحدث يوميا.

الحالة 08: تقدمت إلى المديرية العامة للأمن الوطني في شهر جانفي 2018، تبلغ من العمر15 سنة، وهي عزباء، وبدون مهنة، ذات مستوى دراسي متوسط، ومن منطقة سكن حضرية.

الضحية قاصر أوقفها والدها من الدراسة في الطور المتوسط ومنعها من الخروج إلا مع والدتها أو شقيقتها ونزع لها هاتفها النقال لأنها كانت على علاقة عاطفية مع أحد الشباب الذي يقيم في نفس المدينة التي تقيم فيها، في شهر أفريل توجهت مع شقيقتها إلى الحمام بعد أن استحمت غادرت الحمام هربا، وتوجهت إلى مدينة الجزائر العاصمة دون أن تعرف أحد فيها، هناك التقت بأحد الشباب الذين قصت له حكايتها، فأخذها معه إلى إحدى المناطق النائية (أرض زراعية) وقام بهتك عرضها ومعاشرتها لمدة أسبوع، وحبسها في الغرفة إلى أن استطاعت الفرار بعد أسبوع وعادت لمنزلهم وقدمت شكوى ضده.

10- تحليل ومناقشة الحالات

من خلال عرض الحالات الخاصة بالنساء اللواتي تعرضن للعنف في حياتهن للعينة التي كانت من ولاية البليدة، لاحظنا أن هؤلاء الحالات من النساء تعرضن إلى العنف بمختلف أشكاله من ضرب وسب واغتصاب، سواء كان ذلك من قبل أفراد الأسرة (الأب، الأم، الأخ...الخ)، أو الجيران أو حتى من أناس غرباء، وأحيانا أخرى يكون هذا العنف الموجه لهن من قبل الصديق الحميم أو العشيق.

وعليه يمكن القول بأنه في الكثير من الأحيان تكون المشاكل العائلية والأسرية وحتى الظروف الاجتماعية القاسية من تؤدي بالفرد إلى ارتكاب العنف ضد أفراد أسرته أو أفراد آخرين، كما تدفع الفتاة إلى الهروب من المنزل العائلي وبالتالي تعرضها إلى العنف بمختلف أشكاله، وهذا ما يترك أثرا سلبيا على نفسها وحياتها الاجتماعية وبالتالي تفقد المرأة الثقة بنفسها والأفراد المحيطين بها وحتى أفراد عائلتها، وهذا ما ينقص من فعاليتها في الحياة وفي العيش وفي التجاوب مع الآخرين، وبالتالي تفقد الدور المنوط بها كامرأة وربة بيت، وهذا ما يؤثر سلبا على الأسرة والمجتمع كحد سواء باعتبارها عنصر فعال فيه.

إن أثار العنف تنعكس على المرأة الضحية المعنفة، ويظهر من خلالها مشكلات أسرية واجتماعية تكون من المعوقات ذات التأثير الواضح والمستمر على مدى حياة المرأة، هذا العنف يسبب لها خللا في نسق القيم الأسرية والثقافية والدينية والاجتماعية التي يفترض من الجميع الامتثال لها والاحتكام إليها، ويحدث اهتزازا وتشكيكا بالأعراف الاجتماعية، وينتج عنه الأمراض النفسية والمشاكل الاجتماعية والتي قد تدفع المعنفة إلى الانحراف، كما يساهم في غرس الرهبة والشعور بالمهانة والذلة عند النساء المعنفات، زيادة على المشاكل الصحية الخطيرة وطويلة الأمد.

فمثلا كما جاء في الحالة الثانية (الحالة رقم 02) فإن السلوك العنيف الذي اتخذه الزوج حيال زوجته لموقف بسيط، وكنتيجة للضغوط الأسرية وضغوط العمل التي تعيشها الزوجة جعلها في موقف سلبي عرضها للضرب من قبل الزوج، هذا التصادم بين الزوجين يخلف معه آثار صحية جسدية ونفسية على الزوجة. ويمثل العنف الزوجي أكثر أشكال العنف الممارس ضد النساء شيوعا، ويكون عادة بتعرض النساء في وقت من الأوقات للضرب، أو الصفع، أو الركل، أو أي شكل من أشكال العنف الجسدي على يد أزواجهن. وقد أكدت نتائج الدراسة التي عالجت موضوع "وجوه من العنف ضد النساء خارج بيوتهن" بولاية البليدة أن نوعية العنف الأكثر انتشارا تظهر في المضايقة والشتم والتي تأتي في المرتبة الأولى بنسبة 75.08% (معتوق جمال، 1993).

وهذا ما توصلت إليه أيضا نتائج الباحثة "قنيفة نورة" عند معالجتها في أطروحتها للدكتوراه بعنوان "المرأة والعنف في المجتمع الجزائري: دراسة ميدانية على عينة من النساء المعنفات بمصلحة الطب الشرعي بالمستشفى الجامعي بقسنطينة - الجزائر" والتي تظهر أن العنف الجسدي ضد المرأة غالبا ما يندرج ضمن العنف الأسري الذي لا يزال غير معترف به في المجتمع الجزائري، بل وقد يندرج ضمنيا في ثقافة "السترة والتستر على ما هو عائلي" في ظل علاقات القوة غير المتكافئة داخلها، مما يؤدي على المدى البعيد إلى خلق أنماط مشوهة من الشخصيات والعلاقات والسلوك، وبالتالي إلى إعادة إنتاج العنف، سواء داخل الأسرة أو في المجتمع. إن العنف الجسدي والذي برز بشكل واضح في الدراسة الميدانية وبنسب مخيفة 100% أكّد صحة واستمرارية ثقافة "التستر" هذه في العائلة الجزائرية القائمة، والتي جعلت من الطرف المعنف -سيما الزوج- المسيطر الأول على المرأة المعنفة في ظل العرف الاجتماعي التقليدي الأبوي المستمر التأثير، والذي لا يعتبر فيها الرجل رجلا إلاّ إذا سيطر على "الدار" - بمفهومها الأنثوي - وحتى وإن أخذت هذه السيطرة منحى عنيف (قنيفة نورة، 2009-2010، ص252).

وقد أكدت أيضا الكثير من الدراسات الوطنية وحتى الأجنبية أن للعنف الأسري آثار وخيمة على النساء ضحايا العنف وعلى أطفالهن حيث تشكو معظم النساء المعنفات من اضطرابات نفسية وأرق وحالات فقدان مؤقت للذاكرة وفقدان الشهية، كما أن النساء ضحايا العنف الجسدي أكثر عرضة للاكتئاب النفسي والإجهاض والبرودة الجنسية، وفي حالات العنف القصوى يمكن أن يصل الضرر إلى تفكك الأسرة سواء بالطلاق أو الهجر، أو إلى إحداث تشوهات وإعاقات مستدامة. وهذا ما تؤكده نتائج الدراسة الميدانية للباحث "بوعلاق كمال" لأطروحته الدكتوراه حول موضوع "العنف الأسري وأثره على الأسرة والمجتمع في الجزائر: دراسة ميدانية على مستوى مصلحة الطب الشرعي بمستشفى مسلم الطيب بمعسكر"، بحيث جاء العنف المعنوي والنفسي في المرتبة الثانية بعد العنف الجسدي بنسبة 56% والقائم على

السب والشتم والاحتقار لزوجات وأمهاتهم وآباءهم وهذا ما يحط من كرامتهن (بوعلاق كمال، 2016-2017، ص147).

وهناك أيضا انعكاس لهذه الآثار السلبية على أطفال المرأة المعنفة فتتمثل في اضطرابات نفسية متفاوتة الخطورة وفي الإخفاق المدرسي أو الانقطاع عن الدراسة وفي العدوانية والانحراف، وهذا ما تؤكده النسبة 24% من المبحوثات اللواتي صرحن أنه فعلياً يتم ممارسة العنف أمام أطفالهن مما ينعكس بدوره على تنشئتهم، وأشارت 15% منهن أنه يتم ممارسة العنف أمام الأطفال من وقت لآخر (شمعون هداية، 2010). وتفيد دراسات ميدانية للمنظمة العالمية للصحة واليونيسيف أيضا أن هناك 50% من الأطفال الذين شاهدوا الاعتداء بالعنف على الأم من طرف الأب يصبحون بدورهم إما معتدين عنيفين أو ضحايا للعنف (الهمامي جازية، ديسمبر 2008، ص18).

ومن الآثار السلبية أيضا التي يتركها العنف على المرأة المعنفة وذلك أمام زميلاتها وأمام أسرتها ما يسمى بانفصام الشخصية، بحيث تصبح المعنفة منطوية على نفسها ويظهر كرهها للعالم الخارجي، وتزداد بذلك درجة اكتئابها وقلقها، ومن الآثار التي يتركه العنف هدم كيان الأسرة وتشتتها والذهاب إلى الطلاق وتشرد الأطفال، مما يؤدي بالضرر للرابطة الزوجية وهذا كله نتيجة عدم الاحتكام إلى العقل والسلم والحوار والتنازل في بعض الأمور من كلا الطرفين.

وعلى الرغم من أن بعض أشكال العنف الموجه ضد المرأة قد يترتب عليه أثار مادية جسدية على المرأة، إلا أن الآثار النفسية والاجتماعية لجميع أشكال العنف سواء كانت مادية أو معنوية أعمق وأشد من الآثار المادية، فإحداث تشويه في جسد المرأة نتيجة عنف مادي يؤدي إلى أثار نفسية وأثار اجتماعية، وهذا ما حصل مع الحالة الأولى والحالة الثالثة والحالة السادسة (الحالة رقم 01، ورقم 03، ورقم 06) الذي تعرضت للعنف عن طريق الضرب من قبل الجار، فكما هو معروف وفق أسلوب التنشئة الاجتماعية الذي تغرس في العائلة الجزائرية، فان الجار (أو الجيرة) لها مكانة خاصة في قيم ومعايير المجتمع الجزائري وهذا ما يتوافق مع المقولة الشعبية "الجار قبل الدار"، بمعنى تبني الأسرة الجزائرية قيمة ومكانة مميزة لهذا الجار وتنظر إليه باعتباره فردا قريبا ومعززا للأسرة بحيث يتقاسم كل منهما آلام وأفراح الآخر ويكون سندا كل منهما للآخر على مدى الحياة، لكن لما تصطدم بعض الأسر وأفرادها مع بعض السلوكات العنيفة يجعلها تعيش في صراع مع ما تم اعتماده في تنشئتهم الاجتماعية والواقع الأليم والذي جعل سوء فهم بسيط بقواعد الجيرة تعيش ألم ومرارة تعدي الجار الذكر على جارته والذي يتناقض تماما وقيم ومعايير المجتمع الجزائري، هذا الأسلوب في التوجه نحو ممارسة العنف يؤدي إلى تفكك رابطة الجيرة وانعدام الثقة والاحترام المتبادل بينهم، كما أنه يعيد إنتاج العنف. وبهذا تتحطم علاقة الجيرة ليسود الحقد والانقطاع في العلاقات الاجتماعية.

بينما إذا حاولنا فهم وقراءة ما جاء في كل من الحالة الخامسة (الحالة رقم 05) والحالة الثامنة (الحالة رقم 08)، يظهر أنهما تعرضا أيضا لأبشع عنف والتي تجرمه الإنسانية جمعاء ألا وهو الاغتصاب والتحرش الجنسي.

أما عن وقع الاغتصاب على المرأة فهو أكثر أنواع العنف الموجه ضد المرأة وحشية وأشدها تدميراً للنفس والروح والبدن، ففضلاً عن أنه سلوك يطعن عفتها وكرامتها، فإنه يترك آثار حادة وأخرى مزمنة على الضحية وعلى أسرتها قد تمتد إلى نهاية العمر. فمن خلال

مطالعة المصادر يتضح أن بعض النساء المغتصبات أقدمن على الانتحار هروباً من حياة الذل والعار والفضيحة، وهناك من اتجه إلى الشارع والانحراف هروبا من الأسرة والمجتمع، ليقعن في وسط الجريمة بكل ما تحمله من سلوكات انحرافية. وأما الآثار السلبية التي تتركها هذه الجريمة على المجتمع فهو تفككه وجعله غير قادر على استعداد الوئام والتراحم والتعاطف، ويصبح المجتمع منحل أخلاقيا ويحتكم إلى العنف ولا يسعى إلى البناء التربوي أو الاقتصادي أو التكافل الاجتماعي، وتتحطم الآمال، وتحتقر المرأة، ويذهب الأطفال إلى عالم الجريمة والتشرد والإدمان، وتعرض الأطفال للخطر المادي والمعنوي وتفشي الأخلاق السيئة والجرائم داخل المجتمع وينتج جيل متعصب على أتفه الأمور.

وإذا حاولنا معرفة حجم العنف ضد المرأة من جراء التحرش الجنسي والاغتصاب في دول العالم، نجده يمثل أحد أكبر المشاكل العالمية حيث تشير إحصائية نشرها موقع "World Population Review" إلى أن حوالي 35% من النساء حول العالم عانين من بعض أشكال التحرش الجنسي، وأن فقط 40% منهن يطلبن المساعدة، وأقل من 10% منهن يلجأن للقانون لإنصافهن. وخطورة هذا الاعتداء الوحشي من حالات الاغتصاب تظهر نتائجها أنها متفاوتة، فعلى سبيل المثال تعد دول جنوب إفريقيا الأولى ترتيبا من حيث معدلات الاغتصاب (الأرقام هي معدلات الحالات لكل 100 ألف نسمة) إذ سجلت 132.4 حالة. بينما سجل أعلى حالات معدل الاغتصاب في الدول العربية عند سلطنة عمان بـ 6.6، وتليها المغرب بـ 4.8، والبحرين بـ 4.6، ثم الكويت بـ 4.5، بينما شهدت كل من فلسطين والسودان التساوي في معدل الاغتصاب والمقدر بـ 3، ثم الجزائر بـ 2.4، وأدنى معدل وصل إلى 0.1 في مصر (عربي 21، تعرف على أعلى معدلات الاغتصاب عالميا وعربيا، 24 يناير 2020).

وعليه يمكن القول عموما أنه لما يحدث العنف خاصة ضد المرأة والتي هي أساس المجتمع لا ينجوا منه أي عضو في الأسرة والمجتمع، فضرره لا يقتصر على المرأة المعنفة وإنما يمتد ليشمل أسرتها ومجتمعها، بحيث أن الجميع يصبحون ضحايا له بصور ودرجات متباينة، فالعنف يعوق حركة الأسرة ويعرقل قيامها بوظائفها، وينعكس هذا العنف سلبا على الأطفال ليكونوا أكثر أفراد الأسرة تضررا من العنف الذي يشاهدونه بين أبائهم - أو يتعرضون له - والذي يؤثر عليهم بصورة مباشرة وغير مباشرة.

ومما سبق، يمكن القول أنه من خلال عرضنا هذا لحالات النساء المعنفات بالبليدة توصلنا إلى أن:

- الدراسة أوضحت أن العنف الممارس ضد المرأة لا يقتصر على منطقة معينة دون غيرها فالعنف يمارس في المناطق الريفية وفي الحضرية وشبه الحضرية، وهذا ما تم رصده من خلال السجلات المتوفرة بالمديرية العامة للأمن الوطني لحالات من النساء المعنفات.

- المرأة البليدية تعاني من عنف متعدد الأشكال وبدرجات متفاوتة، وأغلب أنواع العنف حسب ما جاء في الدراسة هو العنف الجسدي الذي تميز عن باقي أنواع العنف.

- مصادر العنف الممارس ضد المرأة البليدية حسب الحالات المعروضة التي جاءت في الدراسة كان من جهات متعددة من قبل أفراد الأسرة (كالأم والأخ والزوج)، أو من الجيران أو حتى من أناس غرباء، وأحيانا أخرى يكون هذا العنف الموجه لهن من قبل الصديق الحميم أو العشيق.

- عرضنا ودراستنا لهذه الحالات من النساء المعنفات باختلاف خصائصهم الاجتماعية (عزباء، متزوجة، عاملة، ماكثة بالبيت...الخ) يبقى فيها التصريح عن العنف الممارس ضدها بتعدد أشكاله ودوافعه والأفراد المعنفين لها قليل حسب ما جاء في تصريح عون الشرطة، وهذا ما يجعل من إحصائيات المرأة المعنفة في حدود تبليغها والتي تظل غير دقيقة، كون المرأة تحرص على إخفاء بعض الممارسات التي تتعرض لها تجنبا لعدم تهديم مكانتها وهويتها وكرامتها، وهذا ما يجعل الكثير من النساء المعنفات يقمن بسحب شكاويهن ويتراجعن عن الإبلاغ. وهذا ما أكدته أيضا الدراسة التي أجريت لفائدة وزارة التشغيل والتضامن الوطني بالجزائر بعنوان "تمحيص في إشكالية العنف المنزلي" والتي توصلت إلى وجود نسبة 74% من النساء اللواتي تعرضن للعنف لا يرفعن شكاوي للسلطات (حسين طاهر، ديسمبر 2003، ص05).

لهذا فإن تغاضي المرأة المعنفة على العنف والتزام الصمت وقبولها له، واستسلامها وخضوعها للطرف المعنف يرجع في الأساس أن التبليغ على مثل هذه السلوكات العدوانية التي تلحق بها الأذى من الطابوهات التي تتحكم فيها قيم وتقاليد المجتمع الرافضة بالتصريح على هذا العنف، باعتبارها تمس شرف المعنفة ومن ثم أسرتها.

وهذا ما جاء في تصريح محافظ الشرطة "خواص ياسمين"، في مداخلتها إلى العنف الممارس ضد المرأة ومختلف الأسباب المؤدية إليه، مؤكدة في تدخلها أن الأرقام المسجلة من قبل المديرية العامة للأمن الوطني، في هذا الصدد خلال سنة 2018 تشير إلى انخفاض في نسبة هذا العنف بنسبة 3,98% مقارنة بسنة 2017، مشيرة إلى أن العديد من النساء المعنفات تتخلى عن المتابعات القضائية بعد تسجيل الشكوى لدى مصالح الشرطة (المدرية العامة للأمن الوطني، https://www.dgsn.dz).

لهذا يمكن القول أن مبدأ الاعتداء على المرأة هو تحصيل حاصل لمجموعة من الأعراف والقيم المتوارثة من الأسرة والمجتمع ككل ليصبح العنف الموجه ضد المرأة وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي المعروفة في الأسرة الجزائرية والعربية عامة.

- الخاتمة

إن المجتمع الجزائري وعلى غرار مجتمعات دول العالم لا يخلوا من ظاهرة العنف الذي أصبح مشكلة من المشاكل الاجتماعية الخطيرة التي تعاني منها المجتمعات، فهناك العنف الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي، الثقافي وحتى الديني، والمرأة لم تسلم من هذه الظاهرة فهي معرضة بشكل كبير للعنف سواء على مستوى الأسرة من طرف الزوج أو الأب أو الأخ، أو على مستوى المجتمع في الشارع أو مكان العمل من طرف أناس غرباء عنها. فتزايد وتفاقم هذه الظاهرة جعل الهيئات والسلطات المعنية تتخذ تدابير جدية للحد منها، ورغم أن هناك مشكلة في عدم دقة الإحصائيات للنساء المعنفات اللواتي لا تبلغن عن العنف الممارس ضدهن، وهذا يعود لعدة اعتبارات منها: الحفاظ على الأسرة، الخوف من الطلاق، الخوف من وصمة العار...إلخ.

وعلى أساس ذلك حاولنا إعطاء مجموعة من الاقتراحات علها تساهم في الحد من ظاهرة العنف ضد المرأة وهي كالتالي:

- دور الأسرة في مواجهة واستبعاد العنف الموجه ضد المرأة:

تعد الأسرة المؤسسة الاجتماعية الأولى المسؤولة على تنشئة الأبناء، وكل ما يتعلق بسلوكاتهم السوية وغير السوية وعن قيمهم الأخلاقية والدينية، وما يصدر عنهم من سلوكات عنيفة نحو الأفراد والجماعات والمؤسسات والمنشآت في المجتمع، ومن أجل أن تضطلع الأسرة بمسؤوليتها والحد من ظاهرة العنف ضد المرأة لا بد من العمل بما يلي:

- العمل على توعية الأسرة، لاسيما الآباء والأمهات وحتى الأبناء على حد سواء بمخاطر العنف داخل الأسرة خاصة العنف ضد المرأة (الزوجة، الأم، الأخت)؛

- التأكيد على دور الأسرة في تربية الأبناء تربية سليمة، وذلك من خلال استخدام الأساليب التربوية الصحيحة في عملية التنشئة الاجتماعية كتدريب جميع أفراد الأسرة على كيفية التواصل الايجابي فيما بينهم وإتباع أسلوب الحوار خاصة بين الزوجين وبين الآباء والأبناء؛

- ضرورة تحمل الأسرة لمسؤوليتها من خلال مراقبتها لسلوكيات أبنائها، وتوعية الآباء والأمهات بأساليب التربية الصحيحة والمعاصرة للأبناء وتعميق الإحساس بالمسؤولية من جانب الوالدين نحو رعاية الأبناء وعدم التنصل من هذه المسؤولية؛

- توفير الأمن والاطمئنان النفسي للطفل في الأسرة بالاعتماد على الأسلوب التوجيهي والابتعاد عن الأسلوب السلطوي، وتجنب أساليب التنشئة الخاطئة من قسوة زائدة أو تدليل زائد حتى لا يتولد لدى الأبناء رغبة في الانتقام أو العنف؛

- إتباع أسلوب المساواة والعدل في تربية الأبناء وعدم التمييز بينهم، والتخلي عن تكريس فوقية الذكر على أخته الأنثى بإعطائه الحق بضربها وتعنيفها مهما كانت الأسباب؛

- لابد على الأولياء أن يوفروا الجو اللائق وذلك بالابتعاد عن النزاعات العدوانية في مواجهة بعض المشاكل الأسرية والاجتماعية، وتجنب العنف بمختلف أشكاله لحل مشاكلهم؛

- مراقبة الأسرة للبرامج التلفزيونية أو المواقع الافتراضية التي يتابعها أو يشاهدها الأبناء وابتعادها عن المشاهد العدوانية خاصة الإعلامية.

- دور وسائل الإعلام في مواجهة واستبعاد العنف الموجه ضد المرأة:

تكتسي وسائل الإعلام باختلافها المرئية أو المسموعة أو المقروءة دور هام في التصدي للعنف الممارس ضد المرأة، وهذا يرجع إلى قدرتها في التأثير على الرأي العام من أفراد المجتمع باختلاف مستوياتهم وانتماءاتهم، لخلق الوعي بخطر هذا السلوك العدواني والاهتمام بالجهود الوقائية لمواجهة ذلك، باستخدام كافة الوسائل المتاحة كالأفلام والتمثيليات والبرامج التلفزيونية، ومقالات التوعية اللازمة بالصحف والمجلات. لهذا سنحاول فيما يلي توضيح دور وسائل الإعلام في التنديد برفض العنف ضد المرأة وذلك من خلال القيام بما يلي:

- الاستعانة بجميع وسائل الإعلام لمحاربة العنف ضد المرأة، والعمل على منع الأفلام والبرامج التلفزيونية التي تحث وتبث العنف؛

- ينبغي إعداد برامج تثقيفية وإعلامية تركز على تبصير الشباب من الجنسين بمتطلبات مرحلة الزواج، وتوضيح الحقوق والواجبات وتبصير الأزواج والزوجات بأسلوب التعامل المناسب فيما بينهما، والتمسك بأحكام الشريعة الإسلامية لوقاية الأسرة من الانهيار جراء العنف الذي يمكن أن يمارس بداخلها خاصة العنف ضد المرأة؛

- إن الدور الإيجابي لوسائل الإعلام باختلافها يساهم بشكل مباشر وصحيح في التصدي للعنف بشتى صوره، من خلال استبدال المعلومات الخاطئة حول العنف ومخاطره وآثاره على الأسرة والمجتمع بمعلومات حقيقية ودقيقة، وذلك من خلال الاستعانة بالمختصين بقضايا المرأة والمجتمع من أساتذة في علم الاجتماع وعلم النفس والقانون والجمعيات الذين يعملون على التنديد بمخاطر العنف ضد المرأة والذي ينعكس سلبا على الأسرة التي يمكن أن تتعرض للتفكك والطلاق ومن ثم التشرد والإهمال، والضرر الذي يلحق بالأم والأطفال جراء ذلك؛

- ضرورة التنبيه إلى دور وسائل الإعلام في جعل أفراد المجتمع بمختلف أعمارهم وجنسهم أن يتعاملوا مع العنف على أنه جرم، وضرورة زرع الرهبة في استعمال كل أشكال العنف وخاصة العنف ضد المرأة، من خلال نبذ أي برنامج معروض تظهر فيه أي صورة من العنف اللفظي أو الجسدي؛

- تفعيل وسائل الإعلام لمحاربة العنف ضد المرأة والتوعية ضد هذه الظاهرة، بالعمل على تحسيس الأزواج بالواجب الأخلاقي نحو زوجاتهم والحرص على الحفاظ على كيان الأسرة.

- دور المؤسسات التربوية في مواجهة واستبعاد العنف الموجه ضد المرأة:

تعتبر المدرسة المؤسسة الاجتماعية الثانية بعد الأسرة يقضي فيها المتمدرس جزء كبير من وقته، ويؤثر ويتأثر بما يحيط به في هذا الجو العلمي التربوي، لهذا فإن فالمدرسة هي من تكون الأجيال وتشرف على تعليمهم وتربيتهم، فهي مكملة لما تقوم به الأسرة لاستكمال بناء وضعت أساسه الأسرة، لهذا فما يلقنه المدرس والطاقم الإداري ومحتوى البرامج التعليمة لها دور كبير في مناهضة العنف ضد المرأة وذلك من خلال العمل على:

- إدخال مواد التربية الأسرية كجزء من المناهج التربوية التي تدرس للجنسين في المدارس والجامعات تعلمهم كيفية احترام العلاقة الزوجية، وحقوق وواجبات كلا من الزوج والزوجة والأبناء، والعمل على تعزيز ثقافة الحوار واحترام الآخر داخل الأسرة، من خلال تدريب الأسرة على كيفية التواصل الايجابي بين أفرادها وخاصة بين الزوجين وبين الآباء والأبناء؛

- ضرورة توجيه الأبناء في المدرسة إلى كيفية استغلال وقضاء أوقات الفراغ بما يعود عليهم على الأسرة ومجتمعهم بالخير، والتحذير بمخاطر العنف ضد المرأة؛

- تطوير احترام المرأة وتعزيز مكانتها في المجتمع باعتبارها فردا أساسيا في بناء المجتمع (فهي الأم والأخت، والزوجة، والزميلة)، فاحترامها وتقديرها واجب، ويتم ذلك برفع الجهل عن عقل الرجل بدونيتها، وزيادة التوعية بأهميتها ودورها في الحياة، فهي مربية الأجيال؛

- إجراء دراسات وبحوث حول ظاهرة العنف الموجه ضد المرأة، لتحديد أنواعه وأسبابه، والعوامل المؤدية إلى عدم إبلاغ الضحايا من النساء والفتيات عن جرائم العنف التي ترتكب ضدهن، وصولا لمعالجتها ومنع حدوثها.

4- دور مؤسسات المجتمع المدني في مواجهة واستبعاد العنف الموجه ضد المرأة:

- تنظيم حملات توعية بدعم من وسائط الإعلام الواعية بغية القضاء على المواقف التمييزية تجاه المرأة، والتصدي لكل أسلوب نمطي المتعلقة بمسؤوليات النساء والرجال وأدوارهم في الأسرة والمجتمع ومكان العمل، والعمل على جعل كل منها كائن واحد يخدم مصلحة المجتمع ككل؛

- المناداة بضرورة توفير فرص عمل وتحسن الظروف المعيشية لكافة الأسر، ومحاربة الأمية، حتى نتجاوز تعنيف المرأة في الأسرة والمجتمع؛

- العمل على توعية المجتمع بعدم الإساءة إلى معاملة المرأة بطريقة دونية، خاصة المتزوجة تتطلب إعادة صياغة رموز الثقافة السائدة، وبالتالي إعادة هيكلة الأدوار التي يقوم بها الرجال والنساء في المجتمع، وإعادة تشكيل عملية التنشئة الاجتماعية التي عن طريقها يتم التدريب على هذه الأدوار، كما يجب إعادة صياغة المتغيرات الثقافية التي تعزز اللجوء إلى العنف واستخدامه بين الأفراد؛

- التوعية بأخطار تعاطي المخدرات والخمور، وضرورة فتح العديد من المستشفيات المجانية لعلاج المدمنين ورعايتهم نفسيا وصحيا واجتماعيا، مع توعية الآباء والأمهات لكي لا تتفاقم المشكلة وتتعرض الأسرة والمجتمع إلى الانهيار؛

- نشر الوعي بين أفراد المجتمع والتكثيف من الحملات الإعلامية حول أخطار العنف ضد المرأة، والعمل على تفعيل آلية الإرشاد الديني في المساجد والإرشاد الجمعوي في مختلف الجمعيات الوطنية.

- دور المؤسسات الحكومية في مواجهة واستبعاد العنف الموجه ضد المرأة:

- وضع قوانين صارمة لحماية المرأة، والعمل على إصدار نصوص قانونية تجرم العنف ضد المرأة، بما فيها العنف الأسري المادي والمعنوي مثل: عقوق الوالدين وخاصة كبار السن، الإساءة الزوجية، هجر رب الأسرة لها؛

- يجب على رجال الأمن والقضاة التعامل مع العنف ضد المرأة بوصفه شأنا عاما وليس خاصا (لأن التجارب الخاصة بمجمعات أخرى أثبتت بما لا يدع للشك أن من أهم أسباب تفاقم معدلات العنف تعامل رجال الإدارة معه على أنه مسألة خاصة لا يجب التدخل فيها أو اتخاذ إجراءات بحق مرتكبيها صيانة لشرف ومكانة المرأة والأسرة وحفاظا على التماسك الأسري)، وهو ما أغرى المعتدين من أفراد الأسرة على الاستمرار في ممارسة العنف ضد المرأة على أساس أنهم محصنون من التدخلات الخارجية؛

- فتح خط أخضر خاص بالإبلاغ عن جرائم العنف ضد المرأة، مع توجيه الضحية وتقديم الإرشادات الضرورية لها نفسيا وقانونيا؛

- تفعيل دور مندوبي الوسط المفتوح من حيث تلقي الشكاوي والبلاغات المرتبطة بجرائم العنف ضد المرأة، ومنحهم سلطة التدخل الوسيط، خاصة في جرائم العنف الأسري، لنصح الجاني وتوعيته بخطورة تصرفاته؛

- لا بد من وقاية المرأة من العنف، من خلال منحها فرصة المشاركة في الحياة العامة بقوة الدستور في مجالات الحياة الاجتماعية، وكذلك منحها فرصة حرية الاختيار، فلا بد أن يكن لها هامش واسع من حرية الاختيار سواء في التعليم أو العمل أو المشاركة الحكومية أو الصحة أو تنظيم الأسرة وكذلك في المعاملة.

- قائمة المراجع

- ابن منظور، لسان العرب، بيروت: دار لسان العرب، 1975.
- شاكر مجيد سوسن، العنف والطفولة: دراسات نفسية، الطبعة الأولى، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2008.
- Pitangny(H), La violence contre les femmes, Genève: Ed O.M.S, 1997.
- Domart (A), Encyclopédie médicale, Paris: Imp Hersseyt Jombart, 1981.
- غباري محمد سلامة، الإدمان أسبابه ونتائجه وعلاجه، الإسكندرية: المعهد العالمي للخدمة الاجتماعية، 1999.
- قسوم سلاف، "10ملايين جزائري يعانون من الفقر"، العدد 86، الجزائر، أسبوعية الخبر، أكتوبر 2000.
- André Boudin(P), et al, Violence à l'école, fatalité ou défi?: Col pratique pédagogiques. Bruxelles: Ed De Bock université, 2000.
- Collectif Larousse, Dictionnaire multimédia, France: Larousse. 2009.
- منظمة الصحة العالمية، العنف ضد المرأة، 9 مارس 2021، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2021/05/17، مأخوذ من الرابط:

https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/violence-against-women

- فريحات معاذ – واشنطن، الحرة، حقائق وأرقام صادمة.. أكثر النساء تعرضا للعنف في الدول العربية، 25 نوفمبر 2019، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2021/05/19، مأخوذ من الرابط:

https://www.alhurra.com/archive/2019/11/25/

- عبادة مديحة و أبودوح خالد، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2008.
- Bourdieu(P), La domination masculine, Paris: Seuil, 1998.
- Bourdieu(P), Le sens pratique, Paris: Ed Minuit, 1980.
- دبلة عبد العالي، مدخل إلى التحليل السوسيولوجي، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2011.
- كرادشة منير، العنف الأسري: سوسيولوجية الرجل العنيف والمرأة المعنفة، الأردن: عالم الكتب الحديث إربد، 2009.
- معتوق جمال، مدخل إلى سوسيولوجيا العنف، الجزائر: بن مرابط، 2011.
- زعلاني عبد المجيد، قانون العقوبات الخاص، الطبعة الثانية، الجزائر: دار الهومة، 2006.
- Equipe d'éco et humanisme, Violence et société, Paris: Ed les ouvriers, 1969.
- Langdaniel(W), Arête ! Tu me fais mal ! La violence domestique: 60 question 59 réponses, Québec: Edition VLB, 1992.
- وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، المركز الوطني للدراسات والإعلام والتوثيق حول الأسرة والمرأة والطفولة، إحصائيات وطنية حول العنف الممارس ضد المرأة بكل أشكاله في الأسرة والمجتمع لسنة 2019، الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية.
- منظمة الصحة العالمية، 9 مارس 2021، تقديرات عالمية وإقليمية عن العنف ضد المرأة: معدلات انتشار عنف العشير والعنف الجنسي على يد غير الشريك وآثارهما الصحية. كلية لندن للنظافة الصحية والطب الاستوائي، مجلس جنوب أفريقيا للبحوث الطبية. جنيف، 2013، تم الاطلاع عليه بتاريخ 17-05-2021، مأخوذ من الموقع:

https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/violence-against-women

- Shopkins (J), "Mettre fin à la violence contre les femmes", sérié L, Numéro 11, U.S.A, Population reports, Décembre 1999.
- ضمة، إحصائيات مخيفة عن العنف ضد المرأة في العالم، 27 نوفمبر 2018، استرجع في 19 ماي 2021، مأخوذ من الرابط: http://dammahug.org/article.php?id=62
- خنون، مسعودة، ظاهرة العنف ضد المرأة من منظور سوسيولوجي، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/12/26، مأخوذ من الرابط: www.aranthropos.com
- العيسوي عبد الرحمان، سيكولوجية المجرم، لبنان، بيروت: دار الراتب الجامعية، 1997.
- خليل عمر معن، علم المشكلات الاجتماعية، الطبعة الأولى، الأردن: دار الشروق، 1998.
- سيد صبحي وآخرون، الحاجات النفسية الاجتماعية وضرورة إشباعها، المجلد الثاني، القاهرة: شركة منير، 1998.
- معتوق جمال، وجوه من العنف ضد النساء خارج بيوتهن، دراسة ميدانية لممارسة العنف ضد النساء خارج بيوتهن بمدينة البليدة، رسالة ماجستير، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1993.
- قنيفة نورة، المرأة والعنف في المجتمع الجزائري: دراسة ميدانية على عينة من النساء المعنفات بمصلحة الطب الشرعي بالمستشفى الجامعي بقسنطينة، أطروحة دكتوراه في العلوم تخصص علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري- قسنطينة، 2009-2010.
- بوعلاق كمال، العنف الأسري وأثره على الأسرة والمجتمع في الجزائر: دراسة ميدانية على مستوى مصلحة الطب الشرعي بمستشفى مسلم الطيب بمعسكر، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، 2017/2016.
- شمعون هداية، واقع العنف الأسري ضد المرأة في محافظات الجنوب، غزة، 2010.
- الهمامي جازية، " العنف الأسري في بلدان المغرب العربي، نحو كسر حاجز الصمت، الواقع والمقاربات "، مؤتمر كرامة حول العنف الأسري، البحرين، 2-4 ديسمبر 2008.
- عربي 21، تعرف على أعلى معدلات الاغتصاب عالميا وعربيا، 24 يناير 2020، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2021/05/20، مأخوذ من الموقع: https://arabi21.com/story/1239893/
- حسين طاهر، تمحيص في إشكالية العنف المنزلي، دراسة لفائدة وزارة التشغيل والتضامن الوطني، المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالسكان والتنمية، الجزائر، ديسمبر 2003.
- المدرية العامة للأمن الوطني، منتدى الأمن الوطني بمناسبة اليوم العالمي لاتفاقية حقوق الطفل والقضاء على العنف ضد المرأة الأمن الوطني يسجل انخفاضا في نسبة العنف ضد المرأة، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2021/05/19، مأخوذ من الرابط:

https://www.dgsn.d